الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
The Democratic People's Republic of Algeria
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
The Ministry of Higher Education and Scientific Research
مركز المدار المعرفي للأبحاث والدراسات
Cognitive center for studies and research
مجلة مدارات تاريخية
madarat tarikhia review

الرقم: 26/ م.م.ت/2021

الرقم الدولي للمجلة ردمد: 2676-1939
Issn: 2676-1939
Eissn: 9057-2716

إفادة بالنشر

يشهد السيّد رئيس تحرير مجلة مدارات تاريخية الصادرة عن مركز المدار المعرفي للأبحاث والدراسات (الجزائر) بأن الاستاذ (ة) الباحث(ة) **احمموشي محمد الصديق (جامعة سيدي محمد بن عبد الله- المغرب)** قد أودع مقالا للنشر عنوانه:

" الأقليات الدينية والعرقية (المغرب نموذجا 1850-1950): دراسة في المفهوم."

وقد حظي المقال بقبول لجنة التحكيم، وتم نشره في المجلد 2 العدد 4 للمجلة العلمية المحكمة "مدارات تاريخية"، لشهر ديسمبر 2020.

سلمت هذه الإفادة بطلب من المعني لاستخدامها فيما يسمح به القانون

الجزائر في 2021/01/09

رئيس هيئة التحرير
أ. عبد القادر عزام عوادي

مركز المدار المعرفي للأبحاث والدراسات
رئيس هيئة التحرير
مجلة مدارات تاريخية

الأقليات الدينية والعرقية (المغرب نموذجا 1850-1950): دراسة في المفهوم

A study in the meaning of religious and ethnic minorities: Morocco as a case study (1850-1950)

محمد الصديق احمموشي[1]
جامعة سيدي محمد بن عبد الله، فاس، (المغرب)،
hmamouchiseddik@gmail.com

تاريخ الاستلام: 28 /2020/10 **تاريخ القبول**:09 /2020/11

ملخص:

يعد موضوع الأقليات من الموضوعات المهمة في تاريخ الشعوب، بالنظر إلى تجذرها وتجددها في نفس الوقت مع التغيرات الاجتماعية والاقتصادية التي تحدث على مرّ العصور. والباحث فيه حتما تعترضه عدة صعوبات مرتبطة بالمفهوم والسياق التاريخي، وبحقل الدراسة ومجالها، واختلاف المقاربات التي يتم توظيفها، فضلا عن كونه موضوعا تتداخل فيه تخصصات عديدة مثل علم الاجتماع والأنثربولوجيا والسياسة والتاريخ. لذلك سنحاول من خلال هذه الورقة البحثية استعراض مجموعة من التعريفات التي قد تمكن من إعطاء تعريف أو معنى أكثر شمولا، وكذلك استنتاج مختلف المعايير المعتمدة لتحديد دلالة مفهوم الأقلية وتوضيح أبعاده.

على ضوء ذلك، يمكننا أن نقف على أهم المفاهيم المؤطرة للأقليات التي عاشت في كنف المجتمع المغربي سواء الدينية (أهل الذمة/أهل الكتاب) أو العرقية (الأجانب عموما)، باعتبارها جماعات شكلت أقلية ضمن مجتمع غالبيته من المسلمين.

الكلمات الدالة: أقليات، الدين، العرق، المغرب، القرنين 19 و 20

Abstract:

Having been influenced by the economic and social changes throughout history, the issue of minorities has become one of the most important topics in the history of people. A researcher who deals with this topic is likely to face a variety of difficulties related to the concept

[1] **المؤلف المرسل:** محمد الصديق احمموشي؛ hmamouchiseddik@gmail.com

itself and its historical context, the subject filed and the different approaches that can be adopted. In addition to this, this kind of topics in multidisciplinary in which many disciplines such as Sociology, Anthropology, Politics and History are involved. For this reason, this research paper will introduce various definitions which are meant to give a more comprehensive meaning to the term “minorities” as well as it will deduce the different criteria adopted to define the concept of minorities and its dimensions.

This research will shed light on the most important framing concepts of the minorities that lived within the Moroccan society, weather religious (Ahl Adima, Ahl Al Kitab) or ethnic (foreigners in general), that were seen as minority groups within a society most of which are Muslims.

Keywords: minorities; religion; race; Morocco, the 19th and 20th centuries.

1. مقدمة:

ظلّ موضوع الأقليات الدينية والعرقية، إن صحّ القول، ضمن قائمة المسكوت عنه في أغلب الكتابات التاريخية، كما ظل الحديث عنه يحوطه قدرٌ كبير من اللبس وعدم وضوح الرؤية حول مفهوم "الأقلية"، مع سعي واضح لتوظيف هذا المصطلح ضمن سياق وحيد ألا وهو التمايز والتعارض بين "أقلية" و"أغلبية". بيد أن هناك سياقات متعددة في استعمال مصطلح "أقلية" للتعبير مثلا عن الأقلية الدينية أو الأقلية العرقية.

والمغرب، شأنه شأن باقي البلدان العربية، عرف تاريخه حضور مجموعات بشرية تجسد أقلية دينية وعرقية في علاقتها بالأغلبية، وبكل العناصر المكونة للمجتمع.[1] فالعنصر اليهودي، وإن اتسم وجوده بالقدم داخل المغرب حيث يقدره البعض بحوالي ألفي سنة،[2] إلا أنه ظل يحتفظ بصفة "أقلية"/أهل الذمة منذ أن أُعلن الإسلام رسميا دين الدولة مع مجيء الأدارسة إلى يومنا هذا. بالمقابل، أصبحت مسألة الأقلية المسيحية بالمغرب تفرض نفسها بقوة منذ منتصف القرن التاسع عشر، خصوصا مع تنامي نشاط الحركات التبشيرية متستّرة تحت غطاء الترحال أو الاستكشافات الجغرافية، فضلا عن انخراط المغرب في عدة معاهدات مع أوربا التزم بموجبها ضمان حقوق دينية للمسيحيين الأجانب وإقامة الشعائر الكاثوليكية

على أرضه، وصلت ذروتها مع دخول المغرب تحت نظام الحماية سنة 1912م، فنتج عن هذا الوضع تزايد أعداد الأوربيين المقيمين بالمغرب. فإذا كان عدد هؤلاء لا يتجاوز 250 أوربيا سنة 1832م، فقد ارتفع عددهم على التوالي إلى 1360 و 3500 ثم 9000 سنوات 1864م، 1885م، و1895م، منهم الإسبان والإنكليز والفرنسيون وكذلك الإيطاليون والبرتغاليون والألمان[3]. وكان حينها يبلغ عدد سكان المغرب حوالي ثمانية ملايين نسمة سنة 1886م[4]. لكن مع دخول المغرب عهد الاستعمار، ارتفع عدد المسيحيين الكاثوليك من 70000 سنة 1925م إلى 130631 سنة 1933م، وهو رقم يقارب عدد اليهود بالمغرب 134636 في نفس السنة. واستمر الحضور المسيحي بالمغرب في الارتفاع ليصل إلى 256883 سنة 1942م مشكلين الأقلية الدينية الأولى في المغرب بعدما تراجع عدد اليهود إلى 161942.[5]

والجدير بالملاحظة أننا وظفنا مصطلح "الأقلية" في هذه الورقة البحثية لا بمفهوم الجماعة التي تشعر بالاغتراب أو تعاني من الإقصاء والحرمان من التمتع بحقوقها أو تمارس عليها صورا من الاضطهاد والمصادرة لحرياتها الدينية من طرف الأغلبية المسلمة الحاكمة، بل بالمفهوم العددي الذي يحتم تصنيف هذه الجماعات اليهودية أو المسيحية في خانة الأقلية، على أن تكون هذه الجماعة القليلة العدد تختلف عن باقي مكونات الأغلبية من جوانب أخرى كالعرق أو اللغة أو العقيدة والتاريخ والحضارة والعادات، أو كل ذلك[6].

2. التأصيل النظري لمفهوم الأقلية

يقرّ الدارسون بصعوبة الوصول إلى تعريف موحد لمفهوم الأقلية، ذلك أن هذا المفهوم "لا يتطابق في كل مكان وعلى مرّ العصور، فهو يستلهم دائما الظرف التاريخي السياسي الذي يعطيه شحنته... وأبعاده الاجتماعية"[7]. ويمكن القول، ونحن في سياق تحديد مفهوم الأقلية، "إن مجرد الحديث عن أقلية من الأقليات، فإن المسألة سوف تبدو ثانوية أو فرعية، باعتبار أنها لا تتعلق إلا بمصير جزء صغير من الجماعة. وكلمة أقلية ذاتها تحذف أساس المشكلة. إذ يبدو الأمر كما لو أن على الأغلبية أن تجد حلا لمشكلة الأقلية التي تطرح بشكل من الأشكال غرتها عن المجتمع، كما لو كانت مفروضة عليه كمشكلة. وننسى عندئذ أن في هذه الكلمة بالذات

يتبلور مفهوم كامل... للجماعة، وأن تحديد الأقلية يعني تحديد الأغلبية، وتوحيد الجماعة (الأقلية) مع الأغلبية"[8].

1.2 تعريـــف الأقليات

من الناحية اللغوية، اشتق لفظ "أقلية" من فعل (قلل)، وهي في لسان العرب: القلّة ضد الكثرة. ويقال قلّ، يقلّ قلّة فهو قليل، وقلّله وأقله أي جعله قليلا، وأقلّ الشيء: صادفه قليلا وأقلّ الرجل: افتقر. والقلّة والقُلُّ كالذُلُّ والذِلّةَ[9]. وجاء في منجد اللغة و الأعلام: قلّ وقلا ضده كثرة[10]. وبناء عليه، فإن الأصل اللغوي لكلمة "أقلية" يدل علة القلّة في اتجاه المعنى الضدي للكثرة.

أما من الناحية الاصطلاحية، وارتباطا بموضوع دراستنا، فالأقلية، تعني "مجموعة من رعايا ما تنتمي من حيث الجنس أو اللغة أو الدين إلى غير ما تنتمي إليه أغلبية رعاياها".[11] إلا أننا نجد استعمالات متعددة لمصطلح "أقلية" للدلالة على معاني أخرى، قد لا تكون لها علاقة بالجماعات الدينية أو الإثنية؛ فمثلا في عالم الساسية، ينصرف المفهوم للدلالة على "أغلبية" مقابل "أقلية" حزبية.[12] وقد يعني أيضا جماعات تعيش داخل المجتمع الواحد كالمسنين و النساء، لكنها تصنف في خانة الأقلية "لإحساسها بالتدني وسوء المعاملة والتمييز من قبل باقي أفراد المجتمع"،[13] في حين قد يستخدمها البعض للدلالة على معنى سوسيولوجي صرف من خلال اعتبار الطبقة البورجوازية أقلية على الصعيد الاجتماعي.[14]

وبناء على ذلك، ثمة ملاحظتين أساسيتين يجب على الباحث الانتباه إليهما عند تحديده لمفهوم الأقلية، وهي أن هناك سياقات متعددة في استعمال مصطلح "أقلية"، كما أنه يصعب القول بتعريف دقيق وموحد لمفهوم الأقلية، وهذا ناتج عن نسبية المفهوم، فضلا عن تعدد المرجعيات والمقاربات. أما الملاحظة الثانية، فالأقلية بالضرورة تخضع لمجموعة مهيمنة داخل المجتمع.

وقد تمّ تعريف الأقلية في "اللجنة الفرعية لإلغاء التمييز وحماية الأقليات التابعة للأمم المتحدة"بأنها جماعات تابعة داخل شعب ما، تتمتع بتقاليد وخصائص إثنية أو دينية أو لغوية معينة، تختلف بشكل واضح عن تلك الموجودة لدى بقية السكان، وترغب في دوام المحافظة عليها.[15]

ويفترض كل من شارل واجلي ومارفن هاريس[16] أن للأقليات خمس صفات: أنها أجزاء تابعة داخل مجتمع الدولة التي تنضوي تحت لوائها، كونها تتمتع بصفات عضوية وثقافية خاصة، وتعتقد الأجزاء المسيطرة في المجتمع الذي تعيش بداخله تخاول التقليل من قيمتها، وحتى في حالة عدم وجود خصائص ثقافية أو بيولوجية خاصة واقعية، فإن العضوية داخل الأقليات تنتقل بالوراثة عبر الأجيال. أما الخاصيتين الرابعة والخامسة فترتبطان بالسمات الخاصة المشتركة بين أفراد الأقليات التي تخلق نوعا من الشعور بالذات فيما بينهم، مما يؤدي بأفراد الأقليات إلى الاتجاه طواعية أو بالضرورة إلى التزاوج الداخلي فيما بينهم.

بيد أن وجود أقلية ما لا يكتمل إلا بإضافة معطيين آخرين: أولهما، وجود كيان سياسي يحتضن أقليات تخالف الأغلبية في الانتماء العرقي.[17] وثانيهما وجود التمايز في أفراد هذه الجماعة/الأقلية، وتباينها عن المجتمع/الأغلبية، وهو تمايز ينطوي على عنصر ذاتي وآخر موضوعي. "العنصر الموضوعي هو وجود الاختلاف أو التباين بالفعل في أي من المتغيرات... (اللغة، أو الدين، أو الثقافة، أو الأصل القومي، والمكاني، أو السمات الفيزيقية). أما العنصر الذاتي فهو إدراك أفراد الجماعة والجماعات الأخرى القريبة منها لهذا التباين والاختلاف. وهو ما يؤدي إلى الشعور بالانتماء إلى جماعة معينة في مواجهة الجماعات الأخرى"[18].

2.2 معايير تحديد مفهوم الأقلية

أمام هذا العدد الكبير من التعريفات الاصطلاحية، يمكن استنتاج معايير لتحديد دلالة مفهوم الأقلية وتوضيح أبعاده ومدى ملاءمته لواقع الأقليات بالمغرب خلال مائة سنة تمتد من منتصف القرن التاسع عشر إلى منتصف القرن العشرين.

1.2.2 المعيار العددي

يعتبر المعيار العددي أو الكمي هو المعيار المعتمد من قبل العديد من الباحثين، ويرى أصحاب هذا الاتجاه أن عدد أفراد جماعة الأقلية مقارنة بعدد باقي أفراد المجتمع هو الذي يفرض تصنيفها ضمن خانة الأقلية. فالعدد في منظور الموسوعة الأمريكية مثلا هو العامل الوحيد الذي يقرر وضع الجماعة بالنسبة إلى باقي الجماعات الأخرى في المجتمع.[19] وهو

أيضا المعيار الذي اعتمدته الموسوعة العربية حينما رأت أنه "غالبا ما يكون بين رعايا الدولة فئات تنتمي بجنسها أو بلغتها أو بدينها إلى غير ما تنتمي إليه غالبة الرعايا".[20]

وبناء على ماتقدم، أمكن لنا القول بأن معيار العدد أصبح مدخلا أساسيا للتعريف بالأقلية اليهودية في المغرب، قياسا إلى حجمها النسبي ضمن المجتمع، وبالتالي كان له دورا حاسما في تحديد وضعها كأقلية، خصوصا عندما تكون هذه الطوائف اليهودية القليلة العدد متمايزة عن غالبة العناصر الاجتماعية الأخرى من ناحية الدين واللغة والعادات. وفي سياق ذلك، نستعرض بعض الإحصائيات التي تعكس حقيقة هذا التمايز العددي بين الجماعات اليهودية والمسلمة بالمغرب خلال الفترة الممتدة م بين 1880 إلى غاية 1952:

الجدول 1: عدد السكان اليهود مقارنة بالسكان المسلمين بالمغرب

السنة	المسلمون	اليهود
1888م[21]	7.000.000	200.000
1921م[22]	3.371.800	81.300
1926م[23]	5.400.000	100.000
1941م[24]	6.583.945	130.600
1952م[25]	7.500.000	195.000

وكان رئيس اللجنة الخيرية اليهودية العالمية ألبير كوهن قد كتب تقريرا مفصلا عن الطوائف اليهودية المغربية سنة 1860م في رسالة موجهة إلى رئيس تحرير جريدة L'Univers Israélite، يستعرض فيه توزيع الساكنة اليهودية في أهم مناطق الإيالة المغربية حيث بلغ عددهم 60400 يهوديا، واصفا إياها ب"الأقلية" بالنظر إلى عددها القليل مقارنة مع الأغلبية المسلمة.[26]

أما الأقليات المسيحية بالمغرب، فقد اتسع نشاطها التبشيري ليشمل مختلف مناطق المغرب منذ المنتصف الثاني من القرن التاسع عشر، بعدما

ظل مقتصرا على أفراد الجاليات المسيحية التي كانت مستقرة عل طول السواحل المغربية منذ بداية القرن.

الجدول 2: الأقليات المسيحية بالمغرب من 1856 إلى 1905

البلد الأصلي	العدد
إسبانيا	296
انجلترا	89
فرنسا	24
إيطاليا	15
البرتغال	25
ألمانيا	3
مغاربة	6
المجموع	458

المصدر: بلقاسم الحناشي، الحركات التبشيرية في المغرب الأقصى في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، منشورات مركز الدراسات والبحوث العثمانية والموركسية والتوثيق والمعلومات، زغوان، 1989، ص 73.

والحقيقة أن لحجم الجماعة أو عددها، قيمة كبيرة في حياة الجماعة العامة، سواء في الماضي أو في الوقت الحاضر، إذ لا يخفى ما للعدد من "أهمية على صعيد تصارع القوى الجماعية، فما قاله ابن خلدون بالنسبة إلى كثرة العدد في تصارع القبائل والعصبيات، يمكن قوله بالنسبة إلى تنافس الجماعات الأخرى"[27].

وهكذا يتضح في ثنايا ما تقدم، توظيف المقاربة العددية في التعاطي مع مسألة الأقليات بالمغرب التي تعتمد معيار العدد، الذي تعرض هو الآخر لعدة انتقادات. فالمعيار العددي، في نظر منتقديه، إنما هو معيار مضلل أو غير مجد في تحديد وضع الأقلية، وأن ما يحدد وضعها – في رأيهم- إنما هو مدى الأهمية التي تتمتع بها داخل الجماعة، فإن كانت في وضع اجتماعي، اقتصادي، سياسي مرموق فإنها لا تعد في سياق الأقليات.

2.2.2 معيار الأهمية

حسب أنصار هذا المعيار، فالأقلية لا تعني بالضرورة الجماعة الأقل عددا قياسا ببقية سكان الدولة، وإنما هي الجماعة الأقل أهمية،[28] سواء على المستوى الاجتماعي أو الاقتصادي أو السياسي. فالعبرة هنا ليس بالعدد وإنما بمعيار الوضع السياسي والاجتماعي والاقتصادي لجماعة معينة قياسا ببقية السكان. وقد استندت الموسوعة الدولية للعلوم الاجتماعية إلى بعض الأمثلة من قبيل أن الزنوج لا يمكنهم أن يشكلوا إلاّ اقلية في الولايات الجنوبية الأمريكية، على الرغم من أنهم يشكلون الأغلبية من حيث العدد قياسا بالسكان البيض.[29]

تنطلق هذه المقاربة إذن، من مبدأ السيطرة والهيمنة التي تمارسها فئة تكون في موقع الحاكم على حساب فئة مستضعفة تكون في وضعية المحكوم. "وغالبا ما تنشأ هذه الثنائية المتصارعة نتيجة غزو أو احتلال أو هيمنة سياسية واقتصادية استعمارية، يصبح خلالها المحتل هو الغالب، فيسيطر على مقدرات المغلوب الذي يصبح في وضع الاقلية مهما كثر عدده أو تضخمت نسبته، مع احتمال طمس هويته".[30] وهذا ما جعل أحد الباحثين يطلق وصف "الأقلية الاستراتيجية" على مثل هذه الأقليات، باعتبارها تحتل المواقع الحساسة والفاعلة في المجتمع،[31] حيث تجمع بين قلة العدد والفاعلية السياسية.[32] ويمكن للمستعمِر إغراق البلد المستعمَر بمستوطنين وافدين من الدولة المستعمرة بهدف الهيمنة واستغلال خيرات البلاد. وهذا هو حال الأقلية الأوربية التي أفلح الاحتلال الفرنسي في فرضها على المجتمع المغربي كفئة حاكمة، فتحولت من أقلية عددية إلى أغلبية بناء على مبدأ الأهمية والغلبة.

إلاّ أن هذا المعيار، رغم واقعيته في بعض الحالات (حالة المغرب في مرحلة الاستعمار كمثال)، لا يمكن الأخذ به بشكل مطلق، ذلك أن القاعدة المتعارف عليها هي أن وضع الأقليات الأجنبية (الأوربية) بالمغرب شأنه شأن باقي الدول التي شهدت الاستعمار، إنما هو وضع استثنائي لن يدوم طويلا. كما أن أبناء هذه الأقليات، طالما يشعرون- ووفقا لما يراه بعض الباحثين- بأنهم "لن يكونوا يوما ما أفضل من مواطنين من الدرجة الثانية".[33]

فالناظر إلى تاريخ الأقليات المتواجدة بالمغرب، على الأقل استنادا إلى معيار الأهمية، وتماشيا مع الطرح الذي تبناه بيتر وورسلي، سيخلص إلى أن "الانتماء إلى أقلية عرقية قد يحمل معه الخوف الدائم من الموت والسلب"[34]. وأن مشاعر التفوق عند الأجنبي، لم تكن وليدة ارتدائه لملابس مختلفة، أو أكله لأطعمة مغايرة، بل لكونه يمتلك موارد الثقافة المهيمنة ووسائل التحكم في الأغلبية العددية.

3.2.2 معيار الشعور بالانتماء

هناك من الباحثين من يركز على معايير أخرى في تحديد مفهوم الأقلية، ومنها معيار"الشعور بالانتماء" إلى الأقلية. ويظهر هذا الشعور، بشكل خاص وبأجلى صوره، في أوقات الأزمات، أي في حالة استشعار الأقلية بحصول تهديدات أو ضغوط مباشرة تعرض وجودها أو مصالحها للخطر، ولكن هذا لا يعني اختفاء هذا المعيار في الأحوال الاعتيادية، إذ يكون في هذه الحالة -في حدوده الطبيعية- كشعور عادي بالاختلاف عن الآخرين[35].

فالأقلية تكون هنا "واعية تماما بتلك المقومات المشتركة التي تحقق لها التضامن الداخلي والتمايز في التعامل الخارجي، ذلك أن الأقلية هي نتاج لعملتين: الأولى هي استقطاب كل من يشترك معها في تلك المقومات، والثانية هي استبعاد كل من يختلف معها فيها"[36]. وهذا يعني حضور وعي جماعة معينة بإدراك اختلافها وتمايزها عن باقي سكان الدولة رغم تعايشها معها، إما باللغة أو العرق أو الدين أو القومية، كما أن الأغلبية بدورها تدرك أو تحس بهذا الاختلاف.[37]

وكغيره من المعايير السالفة الذكر، لم يسلم معيار "الشعور بالانتماء" هو الآخر من النقد، ذلك لأن انخفاض درجة الوعي أو الإدراك، لدى بعض الجماعات بذاتها "أي الشعور بتميزها الذاتي عن الآخرين"، لا ينفي باعتقاد بعض الباحثين، انتسابها لتلك الجماعات، من جانب، أو يؤدي إلى استبعادها من نطاقها من جانب آخر،[38] وإن كان هذا النقد لا يُعول عليه كثيرا، باعتبار أن كثيرا من أبناء الأقليات يتعرضون بطواعية، في كثير من المجتمعات، إلى الانصهار التدريجي في منظومة المجتمع الأكبر، وهذا ما يلاحظ بوضوح في المجتمع المغربي، الذي يضم جماعات بشرية تختلف عن باقي

سكان الدولة في الدين (اليهود المغاربة مثلا) ولكنها اندمجت في إطار الثقافة المغربية وتوحدت في هوية مغربية مشتركة واحدة.

4.2.2 معيار المصلحة المشتركة

هناك من الباحثين من يعتمد معيارا مغايرا في تحديد أساس الانتماء للأقلية، وهو معيار "المصلحة المشتركة". وبناء عليه فالأقلية هي "جماعة اجتماعية، ذات مصالح مشتركة، تربط ما بين أعضائها تما يجعلهم متميزين عن بقية المجتمع".[39]

فالمشاركة في المصلحة، حسب أنصار هذا الاتجاه، تمثل معيارا يقوم على أساسه الانتماء إلى جماعة معينة. وهذه الجماعة لا تخرج عن نطاق الأحزاب السياسية أو النقابات أو النوادي الاجتماعية أو غيرها من المنظمات أو المؤسسات... بمعنى الجماعات القائمة على حرية الفرد في الانتماء إليها.[40]

ويردّ منتقدو هذا المعيار بأن الانتماء إلى الأقليات لا يتم وفي أغلب الأحوال، بشكل إرادي، وإنما و بشكل غير إرادي، بمعنى أن الإنسان يأتي إلى الدنيا، ليجد نفسه منتميا إلى أسرة معينة، لم يكن له أي دور أو علاقة باختيارها، وكذلك الحال بجماعته العضوية التي ينتمي إليها، كالعرق أو الدين أو القومية... والعكس تماما بالنسبة لبعض الحالات يمكن فيها الإنسان، أن يغير انتمائه الإثني، بشكل طوعي أو إرادي، وبقرار شخصي منه، كأن يغير دينه أوطائفته بالانتماء الذاتي إلى دين اخر، أو أن يهاجر إلى دولة أخرى، ذات أصول مختلفة عن جذوره التي ينحدر منها.[41]

وبناء على ما تقدم، وعلى ضوء المفاهيم والمعايير المتعددة للأقليات، يمكن القول، إنه لا يوجد تعريف جامع لمفهوم الأقلية، وكذلك الحال بالنسبة إلى المعايير، حيث لم نجد معيارا متفقا عليه بين الباحثين، للانطلاق من خلاله في دراسة الظاهرة، وهذا ما أدى بهم إلى تباين المعالجة، ثم تباين الحلول التي اعتمدوها، وفقا للاتجاهات التي انطلقوا من خلالها. إلاّ أنه، وعلى الرغم من عدم الاتفاق المذكور بين الباحثين، إلاّ أن ذلك لا يمنع ، في هذا البحث، من توظيف مفهوم الأقلية القائم على معيار العدد، بمعنى الحجم النسبي للأقلية ضمن الجماعة الأغلبية التي ينتمي إليها عموم سكان الدولة. فالأقليات التي عاشت في كنف المجتمع المغربي سواء الدينية (يهود،

نصارى) أو العرقية (معمرون) لم تشكل قط أغلبية بالمفهوم العددي، وظل وضعها في عداد الأقليات.

وهكذا فإن المدخل الأساسي في تحديد في وضع الأقلية الدينية و العرقية بالمغرب، إنما هو عددها أو حجمها النسبي إزاء الجماعات الأخرى داخل المجتمع المغربي. ولكن اعتماد معيار العدد، كمنطلق لتحديد وضع الأقلية، لا يعني إهمال المعايير الأخرى، ولا سيما معيار الأهمية، باعتبار الوضع الاجتماعي والاقتصادي وحتى السياسي لهذه الأقلية وقدرتها على التأثير ، في كثير من الفترات، في رسم معالم سياسة الدولة، مع الأخذ بعين الاعتبار معيار شعور هذه الاقلية بالانتماء والإحساس بروابطهم المشتركة والدفاع عنها في حالة تعرضها للخطر.

3. التأصيل النظري لمفهوم الأقلية الدينية والعرقية

1.3 الإطار النظري لمفهوم الأقلية الدينية

كان للدين ولا يزال، دوره الواضح في حياة الشعوب والجماعات المختلفة، على مدى الفترات التاريخية المتعاقبة، ولعل هذا الدور قد جاء في ظل مجموعة من المتغيرات الاجتماعية والحضارية، مع كل حقبة من حقب التاريخ، التي مرت بها تلك الجماعات.[42]

وعلى الرغم من كثرة تداول كلمة أو مصطلح "الدين"، وعلى أهميته في حياة الجماعات البشرية، إلاّ أنه من الصعب جدا إيجاد تعريف موحد له، وإن كانت هناك عدة محاولات من قبل العديد من الباحثين للتعريف به[43]. وتبقى رابطة الدين، في نظر هؤلاء الباحثين والمفكرين، من أهم العوامل التي تؤدي إلى توحيد الشعوب أو إلى انقسامها وتفرقتها. فبينما "يكون الدين عاملا قويا في توليد الوحدة الاجتماعية بين أعضاء الجماعة الذين يتمسكون به، كما أشار دوركايم، فإنه في نفس الوقت قد يكون عاملا أساسيا في انقسام وانشطار المجتمع الكبير، خصوصا عندما يعتقد أبناؤه بأديان مختلفة ومتناقضة".[44]

والحالة التي يلعب فيها الدين دورا تكامليا، على صعيد الوحدة الوطنية، تكون عندما يسود دين واحد، بين جميع أو معظم أفراد الجماعة الوطنية الواحدة.[45] بمعنى، أن "سيادة دين واحد لجماعة ما، يكون من عوامل تماسكها وقوتها".[46] وإذا كان الدين، والحالة هاته، قد ساهم بشكل كبير في توحيد الدولة المغربية على مرّ العصور، حيث لعب الإسلام دورا

تكامليا واضحا في حياة الأمة المغربية، وفي عمليات التكامل الوطني، فإن وجود اختلافات دينية داخل الجماعة الوطنية المغربية لم تكن لتؤثر على وحدتها أو لتفرز حالة من الصراع الديني أو "الطائفي". وهكذا لم يترتب عن ظهور أقليات دينية بالمغرب (اليهود والنصارى)، تختلف عن دين "الأغلبية"[47]، أي صراع في كل الأحوال، ذلك وجود هذه الأقليات الدينية، إنما يعد ظاهرة طبيعية واعتيادية.

في الحقيقة، يتباين مفهوم الأقلية الدينية في الأدبيات الإسلامية- يجمع الباحثون على أن مصطلح "أقلية" لم يرد في الأدبيات الإسلامية سواء تاريخية أو فقهية أو في كافة مناحي المعرفة الإسلامية[48]-عن غيرها من الأدبيات الغربية نتيجة عوامل مرتبطة بالعقيدة والتاريخ والبيئة والثقافة، حيث يتداول الباحثون المسلمون مصطلح أهل الذمة كما سنبينه من خلال ما سيأتي.

1.1.3 أهل الذمـة

ارتباطاً بموضوع دراستنا، فإن الحديث عن الأقلية الدينية بالمجتمع المغربي/ المسلم[49] لا يستقيم دون توظيف مصطلح "أهل الذمة" أو "أهل الكتاب"، حيث يفضل كثير من الباحثين والمفكرين المسلمين عدم استخدام مصطلح الأقليات في وصف وضعية غير المسلمين تاريخيا وراهنا. "وبالرغم من مسوغات استخدام المصطلح أو المفهوم، إلاّ أنهم يكادون يتفقون حول تجنب استخدامه في الفكر الإسلامي المعاصر".[50]

وبغض النظر عن التسمية، فإن الإسلام واجه منذ البداية جماعات لا تؤمن بالدين الشامل، فكان لابد من إيجاد صيغة تعايش سلمي للاختلاف والتمايز تمثلت في وضعية أهل الذمة أو أهل الكتاب "كتجربة توحيدية مشتركة تقرب النبي محمد صلى الله عليه وسلم من اليهود والنصارى في مواجهة المشركين".[51]

والذمة لغة تطلق على ثلاثة معان: العهد، الضمان والأمان.[52] وهي من ذمَمَ أو ذمَّ: نقيض المدح. وفُسّرت بالعهد لأن نقضه يوجب الذم، وأهل الذمةِ: أهل العقد، وهم الذين يؤدون الجزية من المشركين كلهم. ورجل ذمي: معناه رجل له عهد. ومنه قوله تعالى: (لا يَرْقُبُونَ فِي مُؤْمِنٍ إِلاًّ وَلا ذِمَّةً)[53]، أي عهد.

والذمَّة أيضا تعني الأمان، لما جاء في قوله صلى الله عليه وآله: (ويسعى بذمّتهم أدناهم)[54]، ويقال: أهل الذمة، لأنهم أدّوا الجزية فأمنوا على دمائهم وأموالهم.[55]

ويبدو من خلال المعاني اللغوية الثلاثة المرتبطة بمصطلح الذمة ـ العهد، الضمان، والأمان، كلها تصب في اتجاه الالتزام، فالمعاهد يلتزم بما عاهد عليه، والضامن يلزم ما ضمنه، ومعطي الأمان ملزم بأمان من آمنه[56].

أما من الناحية الاصطلاحية، فالذمة تعني"عقد بمقتضاه يُعتبر غير المسلم في ذمة غير المسلمين أي في عهدهم وأمانهم على وجه التأبيد"،[57] ولا يوجد ذكر صريح لعقد الذمة في القرآن الكريم، ولكن الجزية مذكورة وهي التي تقوم عليها فكرة العقد. وهكذا فأهل الذمة: "هم رعايا الدّولة الإسلامية من غير المُسلمين، والذين تعاقدوا مع المسلمين على إعطاء الجزية والالتزام بشروطٍ معيّنة في مقابل بقائهم على دينهم وتوفير الأمن والحماية لهم".[58]

وإذا كان الأصل في تعامل الإسلام مع غير المسلمين يتعارض مع ثنائية أقلية/ أكثرية، باعتبار أن الشعوب تمثل أسرة واحدة وإن افترقت في الأرض وتمايزت عن بعضها البعض، وأن أصلها الترابي واحد ومشتركها الأبوي واحد، يقول تعالى: (يا أيها الناس إنا خلقناكم من ذكر وأنثى وجعلناكم شعوبا وقبائل لتعارفوا إن أكرمكم عند الله أتقاكم)،[59] وإذا كانت الحكمة أيضا، في التعامل معهم قامت على البرّ بهم ومن ثم الاتجاه نحو التسامح والقبول، يقول النبي صلى الله عليه وسلم: (من ظلم معاهدا أو كلفه فوق طاقته، فأنا حجيجه يوم القيامة)[60]، إلا أن بعض الفقهاء والمهتمين بالفقه الإسلامي "فضلوا انتقاء الأحكام والوقائع الاستثنائية التي تميل نحو التشدد والتضييق على غير المسلمين".[61] فالناظر إلى كتاب ابن قيم الجوزية يجده يعج بمثل هذه الأحكام التي " تهدف -كما يبدو- إلى إشعار الذمي بدونيته، أو على الأقل منعه من الاستعلاء عل المسلم. ويورد أحكاما حول الزيّ وجزّ النواصي وشدّ الزنار وتغيير أسمائهم وعدم الكنية المختصة بالمسلمين... كما أنهم يمنعون من سكنى الدار العالية على المسلمين، ويمنعون من صدور المجالس ويلجأون إلى أضيق الطرق...وألاّ يضربوا النواقيس في الكنائس إلاّ ضربا حفيفا، وعدم ظهور الصلبان فوقها وعدم رفع الصوت في الصلاة"[62].

والجدير بالملاحظة أن المغاربة لم يقبلوا "بنسخ" فكرة أهل الذمة - بهذا المنطق المتزمت الذي رأيناه- لزمانهم، بل وظفوه بما يقتضيه الشرع الإسلامي كحل أمثل لمشكل الأقليات غير المسلمة الذي يمكن أن يضمن لهم التعايش السلمي في بلدهم المغرب.

2.1.3 أهل الكتاب

حاول المسلمون من البداية إقامة علاقة خاصة مع أهل الكتاب داخل الدولة الإسلامية منذ مجتمع المدينة وحتى تكوين الإمبراطورية الإسلامية مرجعهم في ذلك –كما رأينا- عقد الذمة. فماذا يعني مفهوم أو مصطلح "أهل الكتاب"؟

أهل الكتاب في اللغة "كل من يدين به" أو "هم القوم الذي أتاهم الله بكتاب"[63]. ومن الناحية الاصطلاحية، فأهل الكتاب هو "علم لغير المسلمين ممن يدين بكتاب سماوي، والذي اشتهر بهذا الاسم أهل التوراة وأهل الإنجيل من اليهود والنصارى".[64]

ذكر مصطلح "أهل الكتاب" (اليهود والنصارى) إحدى وثلاثين مرة في القرآن الكريم، منبها إياهم إلى "الكلمة السواء بينهم وبين المسلمين باعتبار الأديان الثلاثة ورثة ملة ابراهيم"[65] يقول الله تعالى: (ولا تجادلوا أهل الكتاب إلا بالتي هي أحسن إلا الذين ظلموا منهم، وقولوا امنا بالذي أنزل إلينا وأنزل إليكم وإلهنا وإلهكم واحد ونحن له مسلمون)[66] وقال أيضا: (قل يا أهل الكتاب تعالوا إلى كلمة سواء بيننا وبينكم ألا نعبد إلا الله ولا نشرك به شيئا ولا يتخذ بعضنا بعضا أربابا من دون الله، فإن تولوا فقولوا اشهدوا بأنا مسلمون).[67]

وتأتي بعض الآيات القرآنية لتوسع من دائرة "أهل الكتاب" لتشمل غير اليهود والنصارى، وهم فئة الصائبين: (إن الذين امنوا والذين هادوا والنصارى والصائبين من آمن بالله واليوم الأخر وعمل عملا صالحا فلهم أجرهم عند ربهم ولا خوف عليهم ولا يحزنون).[68]

ويكمن سرّ نجاح تجربة المغرب في إدارة التنوع الديني على أرضه بين أغلبية مسلمة وأقلية يهودية ومسحية في استحضارها للتشريع الإسلامي بخصوص أهل الكتاب الذي أسس للعديد من أحكام وضوابط التعامل الاجتماعي معهم.

2.3 الإطار النظري لمفهوم الأقلية العرقية

شكل المغرب أرض لجوء لمواطنين من جنسيات مختلفة، خلال حقب تاريخية مختلفة، إما بسبب الظروف غير الملائمة التي تعرفها بلدانها الأصلية، أو بسبب نظام الحمايات الذي عرف أوجه في نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين. كما أن وجود فئات أوربية خاصة الفرنسيين، يمكن تفسيره بعامل الاستعمار وبسياسة فرنسا القائمة على تشجيع العنصر الأوربي للاستقرار بالمغرب. وما زالت العديد من المدن المغربية تحتفظ بأسماء هذه الجنسيات مثل "درب الصبليون" و"درب الطاليان" بالدار البيضاء مثلا.

يُفهم من هذه السياقات الزمنية لتواجد الأجانب بالمغرب، أن هؤلاء شكلوا أقليات تختلف عن باقي سكان الدولة اختلافا ظاهرا في السمات والملامح الفيزيقية والجسمانية، لكنها بالمقابل وجدت في المغرب مجتمعا يقبل بهكذا اختلاف ويسمح بالتعايش.

ومن الجدير بالذكر، وفي إطار محاولة تحديد مفهوم العرق كمعيار في تصنيف الأقلية، أو الجماعة العرقية، أن نشير إلى أن الدراسات العلمية الحديثة، ومنها تلك الدراسات التي تمت تحت إشراف اليونسكو،[69] قد أكدت، بشكل لا يقبل اللّبس، أنه لا يوجد أساس علمي للتمايز بين العروق البشرية. فقد رفض هؤلاء الخبراء المعتمدون من قبل اليونسكو، وبصورة قاطعة، الفكرة القائلة بوجود فروق أساسية في الأنواع البشرية بسبب العرق، وقالوا بوجوب إسقاط مصطلح "عرق" واستبداله بمصطلح "جماعة إثنية". ذلك أن "العرق" كمصطلح بيولوجي يعطي انطباعا بأن الفروق في الخصائص الثقافية شأن الدين والقومية واللغة والسلوك، هي فروق فطرية وغير قابلة للتعديل، في حين يتضمن مصطلح "جماعة إثنية" أن هذه الفروق ليست موروثة بل مكتسبة.[70]

وبناء عليه، تم توظيف مصطلح "العرق" في النقاشات العامة لتوصيف جماعة من البشر، تنبني روابطهم بين بعضهم البعض على عوامل أخرى غير العلاقات الوراثية كاللغة المشتركة، والدين، والقومية، إلاّ أن هناك من ذهب إلى إدخال عوامل أخرى، كالمناخ والتغذية والأمراض، جعلت من الخصائص الجسدية التي تميز عرقا عن عرق آخر تختلف من جيل إلى جيل، وبالتالي يصعب القول معه بوجود معايير بيولوجية ثابتة.[71]

وخلافا لأصحاب الاتجاه السابق، يعرّف معجم علم الاجتماع العرق بأنه: "اصطلاح يطلق على مجموعة سكانية تتميز بصفات بايولوجية مشتركة تقررها العوامل الوراثية"،[72] وأيضا: "يعبر العرق في البنية الاجتماعية عن مجموعة من البشر الذين يتشاركون خصائص جسدية متشابهة ومميزة".[73]

وإذا كان العرق، حسب التعريفين السابقين، كمصطلح بيولوجي حقيقة علمية موجودة من زاوية وجود مجموعة من الناس لها خصائص جسدية موروثة تجعلها مختلفة في شكلها ومظهرها عن الآخرين، لكن يصعب القول بوجوده كمصطلح ثقافي-حضاري خاصة عندما نتحدث عن التفوق الحضاري والعرق النقي. لأن الخصائص البايولوجية يمكن أن تورّث في أغلب الأحيان، بينما الخصائص الحضارية والاجتماعية تكتسب في كل الأحوال.[74]

وهكذا، يمكن القول، بأنه لا يمكن –التسليم- بوجود عروق نقية أو صافية. وهذه مسألة طبيعية، بفعل الحركات المستمرة للجماعات البشرية، منذ وجودها على هذه الأرض، واختلاطها مع بعضها البعض، بفعل الهجرة أو العمل أو الغزو أو المصاهرة...إلخ. وهذه حالة يقرّها العلماء المتخصصون في هذا المجال، فالسلالة النقية -بنظر هؤلاء العلماء- غير موجودة في أي مكان على الأرض.[75]

وبناء على ما تقدم، يمكن القول، إنه مثلما لا يوجد أساس علمي أو سند تاريخي لتفوق عرق أو أفضليته على عرق آخر فإنه لا يمكن إرجاع تفوق هذه الأقليات حضاريا، وهيمنتها على المشهد السياسي، في مرحلة معينة من تاريخ المغرب، إلى عوامل عرقية بحتة، بقدر ما يرجع إلى عوامل اجتماعية أو اقتصادية أو سياسية أو غيرها.

ومع ذلك، فإن "العرقية Racism، هي حقيقة سيكولوجية (نفسية) واجتماعية، تمارس على أرض الواقع، ما دام الناس يصنفون بعضهم البعض على أساس المظهر الخارجي "السيماء"، الأصل والتحدر السلالي، الشعور والسلوك العرقي".[76] ومن هنا فإننا نلمس حقيقة هؤلاء الأجانب – على قلّتهم- "اندسوا في الخفاء ليجدوا أنفسهم بين عشية أو ضحاها أصحاب الحلّ والعقد، والمالكين الحقيقيين لوسائل الإنتاج"،[77] وبالمقابل نجد كثيرا من المغاربة –على كثرتهم- "البؤساء عمالا ومياومين في ضيعاتهم الصغيرة لا

يملكون لأنفسهم نفعا ولا ضرّا، بل أكثر من ذلك نجد هؤلاء البسطاء يتسعون بقلوبهم سعة البحر، ليغدقوا على الأجانب بكرمهم وصدقهم، وإخلاصهم، وتضحياتهم، وصبرهم، وتفانيهم في العمل".[78]

إن دراسة واقع الأقلية الأوربية في المغرب، كجماعة عرقية قليلة العدد، تعطينا صورة واضحة عن طبيعة المشكلة القائمة، وتفهم طبيعتها، أي أن وضعها كأقلية داخل جماعة عرقية أكبر، يدفعها إلى الشعور بوضع خاص، لا يشجع على تلاحمها مع الجماعة الوطنية، حتى وإن لم تكن أية سياسة تمييزية ملموسة إزاءها من قبل الأغلبية.

وقد يتعقّد الموقف بصورة أكبر، إذا ما لامست هذه الأقلية تشجيعا أو دعما من قبل دولة مستعمرة، تنتمي إلى المجموعة العرقية نفسها التي تنتمي إليها الأقلية العرقية. يقول د. مصطفى الطوبي مترجم كتاب "حياة المعمرين في مازغان –فلاحون أجانب بدكالة" ضمن مقدمة المترجم، في تعبير عن هذا الشعور بالوضع الخاص الذي وجدت فيه الأقلية الأوربية نفسها بالمغرب: " لقد هدف الباحث... إلى معرفة وجهة نظر المعمِّر نفسِه في الاستعمار، فتملص المستجوبون جميعُهم من التبعات الأخلاقية التي حمّلها إياهم المصطلح، ليعتبروا أنفسهم مجرد فلاحين، أو روادا كانت لهم أيادٍ إيجابية على المنطقة... نعم إن الأمر محيرٌ في حقيقته، إذ إن هؤلاء الضيوف غيرَ المرغوب فيهم كان قد غرر بهم هم أنفسهم، وفعلت بهم السلطة الفرنسية فعلَها، فزينت لهم المغرب بوصفه منجما ثرّاً للمواد الأولية بمفهومه الواسع".[79]

4. خاتمة

لا يستقيم الحديث عن الأقلية كمفهوم دون استحضار السياق التاريخي الذي ظهرت فيه، خصوصا بعد سقوط الدولة العثمانية وتوظيف الدول الأوربية لهذا المفهوم كورقة للدفاع عن حقوق الدويلات المستقطعة من التراب العثماني على أساس قومي أو طائفي. إلا أن هذا "الأقلية" كان لها مدلولا مغايرا ببلد إسلامي كالمغرب، باعتبارها باتت تشكل مدخلا أساسيا للتعريف بأقلياته على أساس أنها تحمل فوارق خاصة تكون مندمجة ومنسجمة مع غيرها في النظام العام في داخل مجتمع وفي ظل دولة واحدة، ولكنها أقل عدداً من غيرها، وفي كثير من الأحيان لا تكون لها أية مشاكل مع ما يسمى بالأكثرية المسلمة.

5. قائمة المراجع:

- ابراهيم القادري بوتشيش، الأقلية الإسلامية في صقيلية بين الاندماج والصدام وصراع الهوية (484 – 591هـ / 1091 – 1194م) مساهمة في دراسة تاريخ الأقليات، كلية الاداب والعلوم الإنسانية، (مكناس: كلية الاداب والعلوم الإنسانية، 2016)، ص 12.
- إبراهيم علي حيدر، "قضايا الحرية والأقليات في الوطن العربي"، في أزمة الأقليات في الوطن العربي، دار الفكر، (دمشق: دار الفكر، 2002)، ص 45.
- ابن منظور، لسان العرب، دار إحياء التراث العربي، (بيروت: دار إحياء التراث العربي، 1999)، ص 45 - 287
- أبو الحسين أحمد بن فارس بن زكريا القزويني الرازي، معجم اللغة لابن فارس، مؤسسة الرسالة، (بيروت: مؤسسة الرسالة، 1986)، ص 354.
- أحمد عطية الله، القاموس السياسي، دار النهضة العربية، (القاهرة، دار النهضة العربية، 1968)، ص96.
- أحمد عطية الله، القاموس السياسي، دار النهضة، (القاهرة: دار النهضة، 1968)، ص 96.
- أحمد نازلي معوض، التعريب والقومية في المغرب العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1986)، ص 172-173
- إيليا حريق، "الأقليات والتحول السياسي والاجتماعي في المجتمع العربي الحديث"، المستقبل العربي، ع 80، السنة الثامنة، أكتوبر 1985، ص 15.
- بيتر وورسلي، العوالم الثلاثة: الثقافة والتنمية العالمية، ج 3، ترجمة صلاح الدين محمد سعد الله، دار الشؤون الثقافية العامة، (بغداد: دار الشؤون الثقافية العامة، 1985)، ص 49.
- جمال الدين عطية محمد، نحو فقه جديد للأقليات، دار السلام: (القاهرة، دار السلام، 2007)، ص 81.
- جورج قرم، تعدد الاديان وأنظمة الحكم، دار النهار، (بيروت: دار النهار، 1992)، ص 8

- حاييم الزعفراني، ألف سنة من حياة اليهود بالمغرب: تاريخ، ثقافة، دين، ترجمة أحمد شحلان وعبد الغني أبو العزم، (الدار البيضاء: 1987)، ص 7.
- دينكن ميتسيل، معجم علم الاجتماع، ترجمة إحسان محمد الحسن، دار الرشيد للنشر، (بغداد: دار الرشيد للنشر، 1980)، ص 347.
- رضوان السيد، مفاهيم الجماعات في الإسلام، دار التنوير، (بيروت: دار التنوير، 1984)، ص 122.
- الزمخشري، أساس البلاغة، دار الكتب العلمية، (بيروت: دار الكتب العلمية، 1998)، ص207- 208.
- سامية مصطفى الخشاب، علم الاجتماع الديني، دار المعارف، (القاهرة: دار المعارف، 1981)، ص 23-24.
- سعد الدين ابراهيم، تأملات في مسألة الأقليات، دار سعاد الصباح، (الكويت: دار سعاد الصباح، 1992)، ص 23.
- ضاري رشيد السامرائي، الفصل والتمييز العنصري في ضوء القانون الدولي العام، دار الرشيد للنشر، (بغداد: دار الرشيد للنشر، 1983)، ص 27.
- طارق البشري، المسلمون والأقباط في إطار الجماعة الوطنية، دار الوحدة، (بيروت: دار الوحدة، 1982)، ص 666.
- عبد الرضا الطعان، الترابط الاجتماعي داخل الحزب، كلية العلوم السياسية، (بغداد: كلية العلوم السياسية، 1988)، ص 102.
- عبد السلام ابراهيم بغدادي، الوحدة الوطنية ومشكلة الأقليات في إفريقيا، مركز دراسات الوحدة العربية، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1993)، ص 77.
- عبد الوهاب الكيلاني، الموسوعة السياسية، ج 1، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1990)، ص 244.
- عزت الدعاس، سنن أبي داود، دار الحديث، (بيروت: دار الحديث، 1969)، ص 427.
- غليون برهان، المسألة الطائفية ومشكلة الاقليات، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، (بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2012)، ص 33.

- الفيومي، الصباح المنير، دار المعارف، (القاهرة: دار المعارف، (د.ت))، ص210 .
- قيس النوري، "ما الأنثروبولوجيا؟"، الموسوعة الصغيرة 175، دار الشؤون الثقافية: (بغداد، دار الشؤون الثقافية، 1986)، ص 13.
- مجمع اللغة العربية، المعجم الوسيط، مكتبة الشروق الدولية، (القاهرة: مكتبة الشروق الدولية، 2004)، ص 465.
- محمد بيومي، الأنثروبولوجيا الثقافية، الدار الجامعية، (بيروت: الدار الجامعية، 1983)، ص 143-246.
- محمد شفيق غربال، الموسوعة العربية الميسرة، دار الشعب، (القاهرة: دار الشعب، 1972)، ص 185.
- مسعد عبد المنعم نيفين، الأقليات والاستقرار السياسي في الوطن العربي، مركز البحوث والدراسات السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، (القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 1988)، ص 7.
- المصطفى اجماهري، حياة المعمّرين في مازغان –فلاحون أجانب بدكالة-، ترجمة مصطفى الطوبي، مطبعة بني ازناسن، (سلا-المغرب: مطبعة بني ازناسن، 2016)، ص 9.
- مصطفى بوشعراء، الاستيطان والحماية بالمغرب 1863- 1894، المطبعة الملكية، (الرباط، المطبعة الملكية، 1984)، ص 51.
- المنجد في اللغة والأعلام، دار الشروق، (بيروت: دار الشروق، 1986)، ص 647.
- الموسوعة الفقهية الكويتية، وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد، (الكويت: وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد، (د.ت))، ص 57.
- ناصيف نصّار، نحو مجتمع جديد: مقدمات أساسية في نقد المجتمع الطائفي، دار الطليعة، (بيروت: دار الطليعة، 1981)، ص 138.
- هدايات سورحمن، التعايش السلمي بين المسلمين وغيرهم، دار السلام، (القاهرة: دار السلام، 2001)، ص 111.
- يوسف باسيل، حقوق الإنسان في فكر حزب البعث الاشتراكي: دراسة مقارنة، دار الحرية، (بغداد: دار الحرية، 1981)، ص 135-136.

- Robert Anemone, Race and human diversity: a biocultural approach, Prentice Hall/Pearson, (Upper Saddle River, NJ: Prentice Hall/Pearson, 2011), p 7.
- Baida Jamaâ et Feroldi Vincent, Présence chrétienne au Maroc XIXe et XXe siècles, Editions et Impressions Bouregreg, (Rabat : Editions et Impressions Bouregreg, 2005), pp. 201-202.
- Charles Wagley and Harris Marvin, Minorities in the new world, Colombia university, (New York, Colombia university, 1985), p 4.
- David L. Sills, International Encyclopedia of Social Sciences (17 volumes), Free Press, Macmillan, (New York: Free Press, Macmillan, 1968), vol. 10, p. 365.
- Encyclopeadia Amerricana, vol 19, international edition, American Corporation (New York : American Corporation, 1980), p 207.
- Franz Boas, changes in bodily Form of Descendants of Immigrants, Colombia University press, (New York: Colombia University press, 1912), p. 530.
- Guggenheim Paul , Traite de droit international public, (Paris, 1953), p 289.
- Miège Jean-Louis, Le Maroc et l'Europe 1830-1914, T. IV, P.U.F, (Paris : P.U.F, 1964), p. 285
- The new Encyclopaedia Britannica in 30 volumes, edited by Encyclopaedia Britannica, (Chicago, Encyclopaedia Britannica, 1978), vol. 8, p. 169; vol. 12, p.
- Jean Hiernaux et Michael Banton, «Quatre déclarations sur la question raciale», UNESCO, (Paris: UNESCO, 1969, pp. 30-35
- Anne-Laure Zwilling (Dir), Minorités religieuses, religions minoritaires dans l'espace public. Visibilité et reconnaissance, Presses universitaires de Strasbourg, (Strasbourg, Presses universitaires de Strasbourg, 2014), p 37.
- Bertrand (P), Le recensement de la population du Maroc de 1951-52, BESM, n. 68, 4ème trimestre, 1955, p. 470.

- Breul (J), Quelques aspects de la situation démographique au Maroc, BESM, n. 35, 1947, p. 134
- L'Univers israélite, septembre 1859 – p.609.699
- http://www.annabaa.org/nbanews/59/229.htm, 30-09-2006
- http://www.al-waie.org/archives/article/3290,10-2005

- 6. الهوامش:

1 Alain Fernet, « Essai sur la nation de la minorité nationale », Publications de la faculté de droit et des sciences politiques et sociales d'Amiens, N 7, PUF, 1977, p. 96.

2 حاييم الزعفراني، ألف سنة من حياة اليهود بالمغرب تاريخ، ثقافة، دين، ترجمة أحمد شحلان وعبد الغني أبو العزم، الدار البيضاء، ط 1، 1987، ص 7.

3 Miège Jean-Louis, Le Maroc et l'Europe 1830-1914, T. IV, Paris P.U.F, 1964, p. 285

4 Ibid., p. 481

5 هذه الإحصائيات مستمدة من:

Baida Jamaâ et Feroldi Vincent, Présence chrétienne au MarocXIXe et XXe siècles, Editions et Impressions Bouregreg, Rabat 2005, annexes : Tableaux, pp. 201-202.

6 جاد الكريم الجباعي، مسألة الأقليات، مقال منشور على موقع شبكة النبأ المعلوماتية بالرابط الإلكتروني:

http://www.annabaa.org/nbanews/59/229.htm

7 غليون برهان، المسألة الطائفية ومشكلة الاقليات، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، ط 3، 2012، ص 33.

8 غليون برهان ، مرجع سابق، ص 23.

9 ابن منظور، لسان العرب، ج 11، دار إحياء الثراث العربي، بيروت، (د.ط)، 1999، ص 287.

10 المنجد في اللغة والأعلام، دار الشروق، بيروت، ط 34، 1986، ص 647.

11 أحمد عطية الله، القاموس السياسي، دار النهضة العربية، القاهرة، ط 3، 1968، ص96.

[12] يفقد هنا مفهوم "الأقلية" مدلوله الديني ليتخذ معاني ترتبط بعالم السياسة كالأحزاب والبرلمان ومختلف العمليات الانتخابية عموما؛ انظر: عبد الوهاب الكيالي (وآخرون)، موسوعة السياسة، ج 2، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 1979، ص 244.

[13] Encyclopeadia Amerricana, vol 19, international edition, New York : American Corporation, 1980, p 207.

[14] برهان غليون، مرجع سابق، ص 15.

[15] مفهوم الأقلية، مقال منشور على موقع مجلة الوعي بالرابط الإلكتروني:
http://www.al-waie.org/archives/article/3290

[16] Charles Wagley and Harris Marvin, Minorities in the new world, Colombia university, Perss, New York, 1985, p 4.

[17] عبد الوهاب الكيلاني، الموسوعة السياسية، ج 1، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ط 3، 1990، ص 244.

[18] سعد الدين ابراهيم، تأملات في مسألة الأقليات، دار سعاد الصباح، الكويت، (د. ط)، 1992، ص 23.

[19] Encyclopeadia Amerricana, op.cit, vol. 19, p 207.

[20] محمد شفيق غربال، الموسوعة العربية الميسرة، دار الشعب، القاهرة، ط 2، 1972، ص 185.

[21] مراسلات القنصل البريطاني بالمغرب جون دراموند هاي؛ مصطفى بوشعراء، الاستيطان والحماية بالمغرب 1863- 1894، ج 1، المطبعة الملكية، (د.ط)، الرباط، 1984، ص 51

[22] Breul (J), Quelques aspects de la situation démographique au Maroc, BESM, n. 35, 1947, p. 134

[23] Baida Jamaâ et Feroldi Vincent, op.cit, p. 201.

[24] Ibid, p. 201.

[25] Bertrand (P), Le recensement de la population du Maroc de 1951-52, BESM, n. 68, 4ème trimestre, 1955, p. 470.

[26] L'Univers israélite, septembre 1859 – p.609.699

[27] ناصيف نصّار، نحو مجتمع جديد: مقدمات أساسية في نقد المجتمع الطائفي، دار الطليعة، بيروت، ط 4، 1981، ص 138.

[28] The new Encyclopedia Britannica in 30 volumes, edited by Encyclopedia Britannica, Chicago, 15th ed., 1978, vol. 12, p. 261.

[29] David L. Sills, International Encyclopedia of Social Sciences (17 volumes), Free Press ; Macmillan, New York, 1968, vol.10, p. 365.

[30] ابراهيم القادري بوتشيش، الأقلية الإسلامية في صقيلية بين الاندماج والصدام وصراع الهوية (484 – 591هـ / 1091 – 1194م) مساهمة في دراسة تاريخ الأقليات، سلسلة دراسة وأبحاث 36، كلية الآداب والعلوم الإنسانية مكناس، مكناس برانت شوب، مكناس، ط 1، 2016، ص 18.

[31] إيليا حريق، "الأقليات والتحول السياسي والاجتماعي في المجتمع العربي الحديث"، المستقبل العربي، ع 80، السنة الثامنة، أكتوبر 1985، ص 15.

[32] مسعد عبد المنعم نيفين، الأقليات والاستقرار السياسي في الوطن العربي، مركز البحوث والدراسات السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، (د. ط)، 1988، ص 7.

[33] Anne-Laure Zwilling (Dir), Minorités religieuses, religions minoritaires dans l'espace public. Visibilité et reconnaissance, Presses universitaires de Strasbourg, Strasbourg, édition 1, 2014, p 37.

[34] بيتر وورسلي، العوالم الثلاثة: الثقافة والتنمية العالمية، ج 3، ترجمة صلاح الدين محمد سعد الله، مراجعة صالح جواد الكاظم، سلسلة المائة كتاب، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، (د. ط)، 1985، ص 49.

[35] Guggenheim Paul , Traite de droit international public, Paris, 1953, p 289.

[36] مسعد عبد المنعم نيفين ، مرجع سابق، ص 9

[37] The new Encyclopedia Britannia, op.cit, vol.6, p 921.

انظر أيضا: سعد الدين ابراهيم، مرجع سابق، ص 23.

[38] مسعد عبد المنعم، مرجع سابق، ص 14

[39] Charles Wagley and Harris Marvin, op.cit , p 4.

[40] عبد الرضا الطعان، الترابط الاجتماعي داخل الحزب، جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية، (د. ط)، 1988، ص 102.

[41] عبد السلام ابراهيم بغدادي، الوحدة الوطنية ومشكلة الأقليات في إفريقيا، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، (د.ط)، 1993، ص 89.

[42] أحمد نازلي معوض، التعريب والقومية في المغرب العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، (د. ط)، 1986، ص. 172-173

[43] عبّر ماكس فيبر عن المشكلة التي تواجه الباحث في تعريفه للدين:"لنعرّف الدين، لنقول ما هو، أمر غير ممكن في بداية هذه الدراسة، فالتعريف ربما يمكن التوصل إليه عند نهاية هذه الدراسة". والدين في نظر تايلر « Taylor » هو " الاعتقاد بالكائنات الروحية"... وبالنسبة إلى راد كليف براون، هو"تعبير بشكل أو بآخر عن إحساس بالاعتماد أو بالتبعية لقوى خارج أنفسنا، هذه القوى قد يُنظر إليها أنها روحية أو أخلاقية". أما دوركايم فيرى في الدين ذلك "النسق الموحد للمعتقدات والممارسات، المتصل بالأشياء المقدسة...وهكذا فأن كلاّ من براون ودوركايم اعتبرا أن الشعائر والشعور بالخوف والرهبة من أهم الصفات الرئيسة المميزة للدين. انظر في هذه التعريفات وغيرها؛ محمد بيومي، الأنثروبولوجيا الثقافية، الدار الجامعية، بيروت، (د.ط)، 1983، ص 143-246.

[44] دينكن ميتسيل، معجم علم الاجتماع، ترجمة إحسان محمد الحسن، دار الرشيد للنشر، بغداد، (د. ط)، 1980، ص 347.

[45] سامية مصطفى الخشاب، علم الاجتماع الديني، دار المعارف، القاهرة، (د. ط)، 1981، ص 23-24.

[46] طارق البشري، المسلمون والاقباط في إطار الجماعة الوطنية، دار الوحدة، بيروت، (د. ط)، 1982، ص 666.

[47] برهان غليون، مرجع سابق، ص 121.

[48] ابراهيم القادري بوتشيش ، الأقلية الإسلامية...، مرجع سابق، ص. 22.
يورد المؤلف هنا مجموعة من المصطلحات مغايرة لفظا، لكنها متقاربة في المضمون مع مفهوم الأقلية، مثل الطائفة، الفرقة، أهل الملل وأهل النحل، فضلا عن أهل الذمة والمعاهدين وغيرها من المصطلحات المثيلة.

49 "الإسلام دين الدولة"، الفصل الثالث من الدستور المغربي الحالي 2011.

[50] إبراهيم علي حيدر، "قضايا الحرية والأقليات في الوطن العربي"، في أزمة الأقليات في الوطن العربي، دار الفكر، دمشق، (د.ط)، 2002، ص 45.

[51] جورج قرم، تعدد الاديان وأنظمة الحكم، دار النهار، بيروت، (د. ط)، 1992، ص 8

[52] الزمخشري، أساس البلاغة، دار الكتب العلمية، ج 1، بيروت، 1998، (د.ط)، ص207- 208.
الفيومي، الصباح المنير، دار المعارف، القاهرة، ط 2، (د.ت)، ص210.
ابن منظور، لسان العرب، دار إحياء التراث العربي، ج 6، بيروت، (د.ط)، 1999، ص 45.

[53] سورة التوبة: الآية 10.

[54] رواه أحمد شاكر، في مسند أحمد، عن علي بن أبي طالب، الصفحة أو الرقم: 212/2.
[55] أبو الحسين أحمد بن فارس بن زكريا القزويني الرازي، معجم اللغة لابن فارس، ج 11، مؤسسة الرسالة، بيروت، (د.ط)، 1986، ص 354.
[56] ابن منظور، مرجع سابق، ص 46.
[57] رضوان السيد، مفاهيم الجماعات في الإسلام، دار التنوير، بيروت، (د.ط)، 1984، ص 122.
[58]الموسوعة الفقهية الكويتية، وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد، ج 19، الكويت، ط 2، ص 57.
[59] سورة الحجرات، الاية 49.
[60] سنن أبي داود، إعداد عزت الدعاس، دار الحديث، ج 3، بيروت، 1969 ط 1، ص 427.
[61] حيدر ابراهيم علي، مرجع سابق، ص 57.
[62] نفسه، ص 53.
[63] مجمع اللغة العربية، المعجم الوسيط، مكتبة الشروق الدولية، القاهرة، ط 4، 2004، ص 465.
[64] هدايات سورحمن، التعايش السلمي بين المسلمين وغيرهم، دار السلام، القاهرة، ط 1، 2001، ص 111.
[65] جمال الدين عطية محمد، نحو فقه جديد للأقليات، دار السلام، القاهرة، (د.ط)، 2007، ص 81.
[66] سورة العنكبوت ، الاية 46.
[67] سورة ال عمران، الاية 46. 46.
[68] سورة البقرة، الاية 62.
[69] Jean Hiernaux et Michael Banton, «Quatre déclarations sur la question raciale», Unesco, (Paris: Unesco, 1969, pp. 30-35
[70] Jean Hiernaux et Michael Banton, op. cit, pp. 30-35
[71] Franz Boas, changes in bodily Form of Descendants of Immigrants, Colombia University press, New York, 1912, p. 530.
[72] دينكن ميتسيل، مرجع سابق، ص 170.
[73] Robert Anemone, Race and human diversity: a biocultural Approach, Prentice Hall/Pearson Upper Saddle River, NJ, 2011, p 7.
[74] ابراهيم علي حيدر، مرجع سابق، ص.ص 21-22

[75] ضاري رشيد السامرائي، الفصل والتمييز العنصري في ضوء القانون الدولي العام، دار الرشيد للنشر، بغداد، (د.ط)، 1983، ص 27.
[76] قيس النوري، "ما الأنثروبولوجيا؟"، الموسوعة الصغيرة 175، دار الشؤون الثقافية، بغداد، (د.ط)، 1986، ص 13.
[77] المصطفى اجماهري، حياة المعمرين في مازغان –فلاحون أجانب بدكالة-، ترجمة مصطفى الطوبي، مطبعة بني ازناسن، سلا-المغرب، (د.ط)، 2016، ص 9.
[78] المصطفى اجماهري، مرجع سابق، ص 9.
[79] نفسه، ص 9.